

لورثه فلا يتولى استخدا كما وكذا لو اوصى للميتين يدخل في ملكه لا يتولى
استخدا ما لعدم من يملكه ليعتد عنه كالمير والهداي للوصي الرجوع **عنه**
لقولهم في اوصي بغيره من المالك من المخصب بان يبيع احمد واعظم
منه كما عرفت في القصب او فعل يزيد في الموصي به ما منع تسليمه
الاذ كانت الوصي له الوصي والباقي في الدار الوصي بها تخله في خصصها
وهو ما يما لا يترقب في التتابع والترقب عطف على بقولهم في عطفه من
المكسول بقا الميراثا وعليه فهو اصل ثالث فيكون فعله بعد رجوعه
عنه كما عرفت من الميراث في قولهم في قولهم فان رجوعه عاد ملكه ثانيا
ام لا كما يبعثه **السنة** وكذا اذا اخطأ بغيره بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون
بعضه بغيره في الوصي له لا يترقب في التتابع والاعمال التي تعودت
الوصي لا يضر اصدلا ولا يحددها دروكه وقابله في الميراث في قوله
في العبيد ثم فعله المعبود ان القوي على الرجوع وفي الرجعة وعليه
القنوي وانما المصير والاول لا يكون راجعا لقوله كل وصية اوصيت
بها في ام اوربا واخرها بخلاف قوله تزكيتها ومجملته قوله وصية
اوصيتها فهي باطلة وان الذي اوصيت به تزكيتها لم يجر او لعلات
واثر في فعله رجوع عن الاول وتكون لوارثه بالاجارة كالميراث ولو كان
فلان الاخر مينا وقتها فالاول من الوصيتين بحالها بطلان الثاني ولو
حياتهما فانت فعل الوصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموث
وتتطلب ههنا الرجوع وصيته من كذا اوصيها بعد الوصية والوصية
فقد اريد لغيره الوصية كوف الوصي له وارثا او غير وارث وقت الموت
لا وقت الوصية **بما لا يترقب** اذ لا يترقب الوصية كون الميراث وارثا
او غير وارث يوم الاقرار فلو اقر لها فتمت اقامات جاز وبطلان اقراره
وصيته وصيته لا يترقب اذ اوصيها او بعد اذ كان اسلم او اعتق بعد
ذلك لقيامه بالثبوت وقت الاقرار بغيره تمامه الا بشار وصيته مفقود
مفهومه واسئل ومسئول بغيره السل وهو قوله في الوصية من كل مال اذ
طالت ههنا سنة ولم يحن مودته والانه نقل وتحيف مودته
من ذلك لانها امران من زمانه لا قائل قبله من الموت ان لا يخرج حتى يتبع
نفسه وعليه المحقق في التزكيد بزازيد والمختار ان كان الغالب منه
الموت وان لم يكن صاحب ذم في وقتها في ههنا الرجوع واذا اجمع الوصايا
تدم الرضوان اوصيها وتسوات فترة نعم ما قدمه اذا اضاف
الثالث عنها قال الربيع كفاة نقل وظهار ويمن مودته على الفرة لوجها

بالمكاتب

بالمكاتب دون العطرة والعطرة على الاضحية لوجها باجماع دون
الاضحية وفي القنوت في عن الظهور ينزع الامام الطوا ويسي بها كفاة
تقله بين ظهراتهم اقطارهم النذرية العطرة ثم الاضحية وقيل العطر
على الحاج وفي الرجعي مذهب الجح اخرا ان حج النفل افضل من الصدقة
اوصي في اي حجة الاسلام **الحج** عنه راجعا فلو لم يتبع النفقة من بلان فقال
دخل اما حج عنه بهذا المال ماسا لا يجوز معه فبئس من معر بالتمتع بلان
ان ابي نفقته ذلك والا فز حيث تكفي وان مات حاج في طريقه اوصي
بالحج عنه **حج من بلان** راجعا وقاله من حيث مات استخدا ما هذا بلان
ومعلق **قلت** ومعاذ ان قولهم بلان وعليه الترتيب كان القنوت هنا
هو المعتمد فاجزم ان بلان نفقته ذلك والا فز حيث تبلغ ومن لا هو ان
له من حيث مات اجاعا اوصي بان يشترى بكل ما له عبد في طريقه
عن الوصي ولم تجز الوصية لولا ان اذ اوصي بان يشترى له عبد بالان
درهم وزاد الا ان كل الثلث وقاله يشترى بكل الثلث في المسئلة من
مريض اوصي بوصيا ثم مريض مرضه ذلك رعايش شيخ ثم مريضها
بادية ان لم يفعل ان تمت من مرضه ههنا ففدا وصيت بكل كذا في الحائنة
اوصي بوصية من ان اطوب للميتون حتى بلغ ستة اشهر بطلت والاول
وكذا لو اوصي ثم اخذ بالوصي من مرضه ههنا حتى مات بطلت اوصي
بان يعاير ببيتهم فلان او بان يسبق عند الملة شهر في الميراث فيسئل الله
فيها باطل في قوله اني حنيفة خاتبة كذا لو اوصي بهذا الميراث ثلث
فان الوصية باطلة ولو قال يحلف بهاد وب فلان جاز ولو اوصي بان يسبق
على رأس فلان كل شهر كذا جاز ويتطلب بيعها ولو اوصي بان يسبق لبيك
داره لرجل ولا مال له سواها جاز ولو لم يكن لها مال جاز وليس الوارث
يبع ثلثها وقال ابو يوسف له ذلك ولدان بقاسم الوارث ايضا ويغرز
الثلث للوصية **حكاية** ولو اوصي بقطعة لرجل وصية لآخر اوصي بقطعة
مشاة بعينه لرجل ويجعلها لآخر اوصي بقطعة في سنها لرجل بالان
لاخر جازت الوصية لهما وعلى الوصي لهما ان يورس ويسلم السنة اوصيت
ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في حجارة بيت المقدس وفي مخرج
قاله اوصي بقطعة من الميراث لرجل ووقف المسجد على ثمانية وسبعة وان يشترى
بذلك الوارث والقطعة للمعتاد بل يشترى ان خاتمة في الحين اوصي بثلث ماله
لآخر جاز ويورس الميراث لآخر كذا وكذا للمسيح والمقدس في الوصية
نصف الكوفة جاز لغيره وفي الحائنة اوصي بعبده يتقدم السبي ويؤذن فيه